الأمم المتحدة S/PV.6915

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩١٥**

الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد مبيو
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1322415 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد محمد مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان على ترؤسه لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير خان وفريقه عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو، وكوت ديفوار، وموزامبيق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويسا ريبييرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/26، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أعرض تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26).

يوفر التقرير المعروض على مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية الجارية في البلد، فضلا عن التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ الولاية المنوطة بها. لقد كانت هناك بعض التطورات السياسية منذ صدور التقرير في ١١ كانون الثاني/يناير، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على البعض منها.

وبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، في ١٣ كانون الثاني/يناير، قرر الحزب التوقيع على ميثاق الانتقال السياسي والاتفاق السياسي الموقعين بين المجلس العسكري و ١٧ حزبا سياسيا في ١٦ و ١٨ ايار/مايو. ولاحقا في ١٧ كانون الثاني/يناير، وقع الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وأربعة أحزاب سياسية أخرى هي التحالف الديمقراطي، وحزب الوفاق الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة والحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، أيضا على تلك الصكوك الانتقالية، التي، تجدر الإشارة إلى أنهم، قد رفضوها في أيار/مايو الماضي. ومنذ ذلك الحين، ناشد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الرئيس الانتقالي

سريفو نهامادجو والمجتمع الدولي تسهيل تشكيل حكومة انتقالية شاملة منبثقة من البرلمان.

ويجب أن يسهل التوقيع استعراض اللجنة البرلمانية لميثاق التحول السياسي، والاتفاق السياسي، فضلا عن صياغة ميثاق نظام عملية انتقالية جديدة. ومن المتوقع أيضا أن ييسر التوصل إلى توافق آراء بشأن خريطة طريق انتقالية من شأنها، في جملة أمور، توضيح الأساليب المنقحة للعملية الانتقالية، بما في ذلك مدتها، وكذلك الجدول الزمني الخاص بالانتخابات الرئاسية والتشريعية ونظام تسجيل الناخبين. كما أنه من المهم أيضا لشعب غينيا – بيساو التوصل إلى توافق آراء بشأن الأولويات الوطنية المتبقية، خلال الفترة الانتقالية، وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وتثبيت الاستقرار على المدى الطويل بعد الانتهاء من الانتخابات.

ووافقت أيضا، اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي لا يزال الحزب السياسي الرئيسي في البرلمان، في ١٣ كانون الثاني/يناير على ضرورة عقد المؤتمر العادي للحزب في أيار/مايو ٢٠١٣ لانتخاب قيادة جديدة. وأعلن الأمين التنفيذي السابق لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السيد دومينغوس سيمويس بيريرا، ووزير الإدارة العامة والخدمة المدنية في الحكومة المقالة، السيد أريستيد أوكانتي دا سيلفا، منذ ذلك الحين رسميا ترشيحهما. وألمح رئيس الوزراء المقال، السيد كارلوس غوميز جونيور، أيضا إلى عزمه الترشح لقيادة الحزب.

رغم الجهود الإيجابية المبذولة لضمان الشمولية في العملية الانتقالية، يظل الإفلات من العقاب يمثل مشكلة رئيسية. وثمة جو عام من الخوف يخيم على السكان، جراء حالات الضرب والتعذيب والترهيب الذي حدثت مؤخرا والتي لا تزال تعيق حرية الاجتماع والحصول على المعلومات. ولم يجر حتى الآن، تقديم أي فرد من الأفراد المشاركين في أعمال القتل والضرب التي تلت الهجوم على قاعدة بيسالانكا الجوية في بيساو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، إلى العدالة، رغم الإفادة عن الانتهاء من التحقيقات في عملية التصدي للانقلاب المزعومة، وعرضها على المحكمة العسكرية. وقد أكدت الزيارات التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى السجون ومراكز الاعتقال، بأن ظروف الاحتجاز غير ملائمة وبأن المعتقلين لا يحصلون الرعاية على الطبية والغذاء والماء. وأبلغت البعثة وزارة العدل بالحالة.

على الصعيد الإقليمي، أعرب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقب مؤتمر قمتهم غير العادي الذي عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير في أبيدجان، عن التزامهم بمساعدة غينيا – بيساو فيما يخص إنجاز مهام العملية الانتقالية، بما في ذلك إدخال إصلاحات عاجلة متعددة القطاعات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في سياق المرحلة الانتقالية. وأعطوا تعليماتهم لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعجيل العمل فيما يخص الشروع في تنفيذ برنامج إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. كما كرروا دعوتهم الاتحاد الأفريقي إلى النظر بشكل عاجل في الاعتراف بالعملية الانتقالية الجارية، ورفع العقوبات المفروضة على غينيا – بيساو، وحثوا الأمم المتحدة، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من الشركاء الدوليين على استئناف التعاون مع غينيا – بيساو، ودعم الجهود الرامية إلى ضمان عملية انتقالية أكثر شمولا في البلاد.

لعل أعضاء المجلس يذكرون بأن بعثة التقييم المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، قد زارت بيساو بين ١٦ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وفي لقاء تشاوري حول الحالة في غينيا – بيساو عقد في أديس أبابا في ٢٦ كانون الثاني/يناير، على هامش مؤتمر

قمة الاتحاد الأفريقي، اتفق كبار المسؤولين الذين يمثلون المنظمات الخمس على ضرورة تقديم تقرير البعثة إلى الهيئات ذات الصلة، في منظمات كل منهم، من أجل تعزيز التقارب فيما يخص تقديرهم للتقدم المحرز، وتعزيز احتمالات الإسهامات المنسقة في حل الأزمة في غينيا – بيساو. إن الأمين العام يتطلع إلى تلقي توصيات البعثة، كما أن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للتعاون مع شركائها في تنفيذ مبادرات تفضي إلى إيجاد حلول مستدامة للأزمة، بما يتفق مع المعايير والمبادئ الدولية.

وسوف يصل الممثل الخاص الجديد للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، السيد خوسيه راموس هورتا، إلى بيساو لتولي مهامه خلال الأيام القليلة المقبلة. وقد بدأ في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسوف تفيد استنتاجات عملية الاستعراض التي تقوم بها أسرة الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في غينيا – بيساو، عمل الممثل الخاص الجديد، في خضم مواصلته لمشاوراته التي يجريها مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. كما أوصى بذلك، الأمين العام في تقريره الذي قدمه إلى المجلس، فإن السيد راموس هورتا سيجري أيضا تقييما للحالة في غينيا – بيساو، وسيقوم جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بوضع مقترحات بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وينبغي الانتهاء من تلك العملية، عن طريق استكمال تمديد ولاية المكتب لمدة ثلاثة أشهر.

كما يظل استمرار غياب الإشراف والسيطرة المدنيين على قوات الدفاع والأمن، واستمرار محاولات بعض السياسيين التلاعب بالجيش، من أجل تحقيق فائدة طائفية، مصدر قلق بالغ. حيث أن ذلك يعوق أداء مؤسسات الدولة وظائفها بشكل فعال، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لإجراء تغيير جذري على الطريقة التي تجري بها السياسة في البلد، فضلا عن الحاجة الماسة للإصلاح الجذري لقطاعات الدفاع والأمن والقضاء.

وبغية المضي قدما، يجب على أصحاب المصلحة إحراز تقدم، من خلال اللجنة البرلمانية، بخصوص التوصل إلى توافق آراء بشأن وضع خارطة طريق وطنية للعملية الانتقالية. وينبغي أن ينطوي ذلك على تشكيل حكومة انتقالية شاملة واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عملية انتقالية سلمية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وشفافة، وتوفير الاستقرار خلال فترة ما بعد الانتخابات. وسيتوقف إحراز التقدم أيضا على الإرادة السياسية المستمرة لأصحاب المصلحة الوطنيين، وروح التوافق والإدماج الحقيقي. ووضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق هذه، سيشجع دون شك الشركاء الدوليين على دعم الجهود الوطنية.

في حين، تظل استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية، تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للبلد، من الضروري أيضا دعم المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب خلال الفترة الانتقالية وفي الأجلين المتوسط والطويل، في حال أريد للاستقرار أن يكون مستداما.

ويلتزم المكتب وقيادته بمساعدة غينيا – بيساو على الاضطلاع بتلك الجهود وفي عملية المصالحة الطويلة الأجل.

ودعما من منظومة الأمم المتحدة للجهود الوطنية للتصدي للعوامل الرئيسية المتسببة في انعدام الاستقرار، بدأت باستعراض لعملها في البلد بغية إعادة تنظيم تدخلاتها في مجالي بناء الدولة وحفظ السلام. وستستند تلك الممارسة إلى التوصيات النهائية لبعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ومواجهة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

لقد قامت بعثة التقييم المشتركة بتمهيد السبيل أمام شركاء غينيا – بيساو الإقليميين والدوليين لتعزيز التعاون المتبادل والعمل معا دعما لاستقرار البلد. ونأمل أن يثمر ذلك الزخم نتائج إيجابية، بينما يواصل المجتمع الدولي جهوده للإسهام في استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو، وتعزيز الحوار الجامع وإخضاع مؤسسات الأمن والدفاع للمراقبة المدنية، فضلا عن كفالة مؤسسات الدولة الشرعية لوظائفها وإنهاء الإفلات من العقاب. حينئذ فقط، ستتاح لغينيا – بيساو الفرصة لعكس مسار عقود من انعدام الاستقرار، وتغيير الحكومات بصورة غير دستورية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب – على أمل تدشين عهد جديد تحترم فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان والحقوق السياسية، كما تضمن فيه فرص تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ريبيرو فيوتي.

السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية ودعوتي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

أود أن أرحب بالممثل الدائم لموزامبيق، بصفته رئيس وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والممثل الدائم لكوت ديفوار، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الدائم لغينيا – بيساو، السفير جواوسواريس دا غاما.

كما أشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب، من خلاله، عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به الممثل الخاص المنتهية ولايته للأمين العام في غينيا – بيساو، السيد جوزيف موتابوبا. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لتعيين السيد خوسي راموس – هورتا ممثلا خاصا للأمين العام في غينيا – بيساو. وتشكل حكمته وخبرته وحنكته السياسية أصولا قيمة لعمل الأمم المتحدة في عين المكان في هذا الظرف الحاسم. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع السيد خوسي راموس – هورتا.

بعد مضي ١٠ أشهر تقريبا على انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، لا تزال غينيا – بيساو تواجه تحديات كبيرة، ينبغي التصدي لها في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن إبداء الإرادة للخروج من المأزق الحالي والمضي قدما صوب استعادة النظام الدستوري استعادة على نحو سريع ومستدام تقع على كاهل القادة السياسيين لغينيا – بيساو وشعبها، فإن البلد سيظل بحاجة للمساعدة من لدن الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين لغينيا – بيساو، بغية تحقيق تلك الأهداف. ويشكل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة في الوقت المناسب، وتعزيز الإصلاحات الضرورية لاستدامة الاستقرار وتحفيز التنمية، مهام عاجلة ستتطلب الدعم الدولي.

تشكل الملكة الوطنية والمساءلة المتبادلة مبدأين رئيسيين لمشاركة أي بلد مع لجنة بناء السلام. ولسوء الطالع، أثر انقلاب ١٢ نيسان/أبريل على العمل الذي كانت تقوم به لجنة بناء السلام. وتوقف التقدم الذي أحرز على العديد من الجبهات. وعدم وجود نظراء وطنيين يحظون بالتوافق يمكن للتشكيلة أن تتفاعل معهم بانتظام قيد عمل اللجنة.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، لا تزال تشكيلة غينيا – بيساو تتباع عن كثب الحالة في البلد. وقد سعيت جاهدة

لتيسير الحوار فيما بين الشركاء الدوليين الرئيسيين، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، للتمكن من اتخاذ إجراءات منسقة لدى مواجهة التحديات في غينيا – بيساو. وبطلب من البعثة الدائمة لغينيا – بيساو، عقد اجتماع للتشكيلة على هامش أعمال الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قام خلاله الرئيس المؤقت رايموندو بيريرا ورئيس الوزراء كارلوس غوميس جونيور بموافاة التشكيلة بمعلومات عن التطورات في غينيا – بيساو.

ويجري التخطيط لاجتماع آخر للتشكيلة في النصف الثاني من شباط/فبراير بغية تلقي معلومات عن بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

إن استمرار عدم إخضاع الجيش للمراقبة المدنية، والاتجار بالمخدرات، والإفلات من العقاب، وتردي الحالة الاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان تحديات كبيرة تواجهها غينيا – بيساو حاليا. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، اتخذت الأحزاب السياسية خطوات لتنقيح اتفاق الانتقال السياسي والاتفاق السياسي الموقعين في أيار/مايو، وصياغة اتفاق جديد للنظام الانتقالي سيشكل الإطار لاستعادة النظام الدستوري. تلك تطورات قد تشير إلى التحرك في اتجاه إيجابي.

لقد كانت بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مبادرة محمودة. واجتمع أولئك الشركاء الخمسة أيضا في ٢٦ كانون الثاني/يناير في إديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو وسبيل المضي قدما. ونأمل أن هذه الاجتماعات ستمكن الشركاء الدوليين الرئيسيين لغينيا – بيساو من الاتفاق على أرضية مشتركة بغية مساعدة غينيا – بيساو على التعجيل بالانتقال إلى استعادة النظام الدستوري.

ونأمل صادقين أن يؤدي الحوار الذي أجري مؤخرا فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين إلى ترتيب انتقالي جامع على نحو أكبر. وكما قيل في السابق، سنبغي لذلك الترتيب أن يكون جامعا ومقبولا من جميع الأطراف لكي يعيد البلد إلى النظام الدستوري، وبالتالي، تمكين الشركاء الدوليين من استئناف مشاركتهم مع غينيا – بيساو.

وأخيرا، إن تعيين السيد خوسي راموس – هورتا ممثلا خاصا للأمين العام في غينيا – بيساو يبشر بالخير ويعطي زخما جديدا لجهودنا المشتركة من أجل مساعدة غينيا – بيساو على الخروج من الأزمة الحالية. وقد أتيحت لي الفرصة لتبادل الآراء مع السيد راموس – هورتا بشأن الحالة في قبل بضعة أسابيع. وتتطلع التشكيلة إلى التعاون المثمر والتفاعل الوثيق معه في الأسابيع والأشهر القادمة.

إن إيجاد السبيل للخروج من الأزمة في غينيا – بيساو يتطلب من جميع أصحاب المصلحة أن يحلوا نزاعاتهم بالحوار. وينبغي تعزيز المصالحة الوطنية على الصعيد المحلي. عندئذ فقط، سيتمكن المجتمع الدولي من استئناف مشاركته على نحو كامل وفعال، وهو على ثقة بأنه يدعم عملية جامعة يتولى زمامها أبناء البلد أنفسهم. ولايمكن للأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والمجتمع الدولي قاطبة سوى الاضطلاع بدور داعم. فالقيادة يجب أن تتولاها السلطات الشرعية التي تمثل شعب غينيا – بيساو قاطبة.

وحتى حينما يتم ذلك، ستظل هناك تحديات كبيرة سيكون الطريق صوب استدامة السلام والتنمية شاقا. ولا تزال تشكيلة غينيا – بيساو ملتزمة بمساعدة البلد للسير على ذلك النهج، بغية تحقيق الاستقرار السياسي، وتوطيد السلام ومواصلة تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ريبيرو فيوتي على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد بامبا.

السيد بامبا (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونود أن نعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئنا بمناسبة تولي جمهورية كوريا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترحب بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2013/26) عن الحالة في غينيا – بيساو.

لقد طرأت على الحالة في غينيا – بيساو تطورات كثيرة منذ اتخاذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقع حادث كبير في القاعدة الجوية بيسالانكا في بيساو، كان يشبه انقلابا عسكريا.إن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دانوا بكل حزم تلك المحاولة لزعزعة استقرار الحكومة الانتقالية. في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حضرنا التوقيع على مذكرة التفاهم بين غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. علاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أنه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وصلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو إلى قوامها الكامل وهو ٦٧٧ فردا، ويضم عسكريين وشرطة ومدنيين.

على الصعيد الاقتصادي أدى انخفاض أسعار جوز الكاجو في عام ٢٠١٢، وهو السلعة التصديرية الأساسية لغينيا – بيساو، إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي إلى أقل من ١ في المائة خلافا للتوقعات الأولية ببلوغه ٤,٥ في المائة. ونظرا للعجز في الميزانية، نتيجة لذلك، تلقت الحكومة الانتقالية مساعدات مختلفة للميزانية، ولا سيما ٥,٥ ملايين دولار من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، و ١٠,٦ ملايين دولار من جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومليونا دولار من جمهورية كوت ديفوار.

وأود الآن أن أشير إلى الاجتماع التاريخي بين رئيس الحكومة الانتقالية، سيرفو نهامادجو، والرئيس السابق لغينيا – بيساو فخامة السيد رايموندو بيريرا، وهما يمثلان الحزبين في غينيا – بيساو على أعلى مستوى، الذي عقد هنا في نيويورك، وبعث بأمل كبير. وجدير بالذكر أنه جرى عقد ذلك الاجتماع بمبادرة من الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية, يوم السبت، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك.

في نهاية الاجتماع الهام وافق الطرفان على مبادرة تقضي بإرسال بعثة مشتركة إلى غينيا – بيساو وتتألف من مسؤولين في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ودعم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تلك المبادرة في جلسته المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في جلستها الاستثنائية المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي هذا السياق، زارت البعثة مشتركة غينيا – بيساو في الفترة من ١٦ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وعلى وجه التحديد، سعت البعثة لتحقيق الأهداف التالية: أولا، تقييم الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع ؛ ثانيا، النظر في الأسباب الكامنة وراء نشوب الأزمات المتكررة في غينيا – بيساو; ثالثا، دراسة إمكانيات إيجاد توافق في الآراء فيما بين المنظمات الشريكة في غينيا – بيساو بشأن المضي قدما؛ رابعا، تيسير وضع سلسلة من التوصيات بشأن أفضل السبل والوسائل التي يمكن أن تتبعها المنظمات المعنية

للعمل معا من أجل مساعدة غينيا – بيساو في التغلب على ما تواجهها من تحديات في الأجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ؛ خامسا، تقديم توصيات بشأن إنشاء آلية متابعة مناسبة.

وكما قال الأمين العام المساعد، التقت البعثة السلطات في غينيا – بيساو، ولا سيما الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والعدل، فضلا عن مسؤولين آخرين في الحكومة الانتقالية. اجتمعت البعثة أيضا بمكتب الجمعية الوطنية الشعبية واللجنة البرلمانية المكلفة بتعديل الميثاق الانتقالي السياسي والاتفاق الذي أبرمته مؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثم اجتمعت البعثة المشتركة مع مكتب اللجنة الانتخابية الوطنية. واجتمعت البعثة مع مختلف الأحزاب السياسية، سواء الذين يؤيدون المرحلة الانتقالية الحالية أو الذين لم يشاركوا فيها، وأعضاء في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والزعماء التقليديين والدينيين والهيئات الاجتماعية – المهنية، والمحامين والصحفيين ورجال الأعمال. وأخيرا، اجتمعت البعثة المشتركة بأعضاء السلك الدبلوماسي في غينيا – بيساو.

وكما قال الأمين العام المساعد، فإن تقرير البعثة المشتركة لم يتم إقراره حتى الآن من الهيئات المختصة. ومع ذلك، لدينا الآن بعض المعلومات التي أود أن أتشاطرها مع المجلس. أولا، تم البدء في حوار مباشر بين الأطراف، بما في ذلك الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بهدف إبرام ميثاق انتقالي. هذا يعني أن العملية السياسية مقبولة لجميع الأطراف. ولذلك لا رجعة فيها. وتم إنشاء اللجنة البرلمانية، برئاسة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر من أجل استعراض خريطة الطريق الانتقالية، ولا سيما لتقديم قتراح واقعي بشأن موعد عقد الانتخابات العامة.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترحب بتعيين السيد خوسيه راموس – هورتاس، الرئيس السابق لدولة تيمور – ليشتي والحائز على جائزة نوبل للسلام. يأتي ذلك التعيين في الوقت المناسب تماما بالنظر إلى أهمية الدور التنسيقي الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة افي الجهود المتضافرة الرامية إلى إيجاد حلول للأزمة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديرنا له، ولسلفه، السيد جوزيف موتابوبا، الذي نشيد به.

تتطلع الجماعة الاقتصادية إلى الممثل الخاص الجديد، الذي من المقرر أن يتولى مهام منصبه في شباط/فبراير، وإلى تنسيق وتنشيط الزخم الجديد للإجراءات المتضافرة للمجتمع الدولي التي اتخذها البعثة المشتركة. ولذلك، نرحب بتوصية الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريره (S/2013/26)، التي تنص على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣١ أيار/مايو. تأمل الجماعة الاقتصادية أن يتمكن الممثل الخاص الجديد من زيارة غرب أفريقيا وغينيا – بيساو لإجراء جميع الاتصالات اللازمة في المنطقة دون الإقليمية، وجمع وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وبناء على نتائج تلك الزيارة إلى المنطقة دون الإقليمية، بطبيعة الحال، يمكن للممثل الخاص أن يقترح إلى الأمين العام إدخال تعديل على ولاية الأمم المتحدة في غينيا – بيساو. نرى أنه ينبغي للولاية الجديدة تشجيع خيار وضع استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من أجل حل الأزمة في غينيا – بيساو. في هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الممثل الخاص الجديد قد شرع بالفعل في إجراء اتصالات مع الناس على جميع المستويات من أجل النجاح في الاضطلاع بمهامه. وبالطبع فإن هذه الخطوات تؤيدها الجماعة الاقتصادية وتوافق عليها.

وترى الجماعة الاقتصادية أن الوقت قد حان للعمل معا على تعزيز التنسيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة والتخلي عن المواقف المتعنتة التي لم تتح المجال للمجتمع الدولي حتى

الآن أن يتكلم بصوت واحد بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، ترى الجماعة الاقتصادية أن الاعتراف بالحكومة الانتقالية في غينيا – بيساو واستئناف شركاء التنمية التعاونَ مع هذا البلد سيكونان لمصلحة السلام.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد بوضوح أن غرب أفريقيا تحتاج إلى السلام والاستقرار إلى حد كبير من أجل تطوير الإمكانات الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تم ايجاد حل نهائي للحالة في غينيا – بيساو بطريقة مستدامة لأن المنطقة دون الإقليمية تعاني بصفة خاصة من الحالة في مالي، التي لا تهدد غرب أفريقيا فحسب، وإنما أيضا السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد غومينديي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء،أودأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تبوّئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. أود أن أشكركم أيضا على الفرصة التي أتيحت لموزامبيق للإدلاء ببيان أمام هذا الجهاز الهام بصفتها رئيس الجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ولبلدي في هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في غينيا – بيساو.

الجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ترحب بتقرير الأمين العام، الذي يغطي التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26). في هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع لتأمين التوصل إلى حل مستدام ودائم للأزمات التي تواجه البلد منذ وقت طويل. ونحن نقر ونشجع دور لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في تلك العملية.

وما زال يساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة الداخلية في غينيا – بيساو منذ الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأدى إلى قطع مسيرة البلد نحو توطيد السلام والديمقراطية والاستقرار. مع أخذ ذلك في الاعتبار، وضعت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية البحث عن تسوية وشاملة ودائمة وذات مصداقية للأزمة في غينيا – بيساو على رأس جدول أعمالها. وتمثل الحالة في غينيا – بيساو مسألة رئيسية في مجال التعاون بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة.

سيكون التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) حاسما في تعزيز استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. وندعو إلى تنفيذ القرار، لأنه يوفر الإطار القانوني لشركاء غينيا – بيساو الدوليين – لا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي – لتعزيز التعاون من أجل عملية انتقال توافقية وشاملة ومملوكة وطنيا.

وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الذي قامت به بعثة التقييم المشتركة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. إذ جمعت البعثة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وقد جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونتطلع إلى التصديق على التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم المشتركة لتشكل المبادئ التوجيهية التي يسترشد بها الدور الإيجابي للمجتمع الدولي في مساعدة شعب غينيا – بيساو وهو يتخذ مسارا جديدا لإخراج بلده من حالته الراهنة المؤسفة.

كما نؤيد وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للتصدي للتحديات الحرجة والفورية التي تواجه غينيا – بيساو، وذلك، على وجه التحديد، بتنفيذ إصلاح قطاع الدفاع والأمن، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومكافحة

الاتجار بالمخدرات، ومحاربة الإفلات من العقاب. ونعتقد أن حق العمل على التغلب على التحديات والتوصل إلى حلول مستدامة يعود لشعب غينيا – بيساو نفسه، وتقع عليه المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وليس بمقدور المجتمع الدولي ألا أن يؤدي دورا مكملا في مساعدة شعب غينيا – بيساو في ذلك الجهد، الذي ستظل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تساهم فيه مساهمة بناءة.

في ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق البرلماني الأخير بين الطرفين الرئيسيين، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي، بهدف وضع عملية انتقالية شاملة حقا وقائمة على توافق الآراء. تلك خطوة أولية مهمة في سبيل إنشاء إطار شامل سوف تكون له أهمية حاسمة في التحضير للانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري. ونشيد بشعب ذلك البلد الشقيق لما بذله من جهود لتوطيد أسس الحوار الداخلي، على الرغم من الحالة السائدة في غينيا – بيساو. ونأمل أن يمهد الحوار الطريق إلى المصالحة الوطنية، باعتبارها أمرا ضروريا لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ فخامة السيد خوسيه راموس هورتا، رئيس تيمور – ليشتي السابق، على تعيينه في منصب الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو، ونؤكد دعمنا الكامل له. ونحن على ثقة بأنه سوف يسهم في خلق زخم إيجابي بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الداخلي والدولي، وبالتالي يتسنى له الوفاء بالدور الذي تريد الأمم المتحدة أن تضطلع به في ذلك البلد.

كما نؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة ثلاثة أشهر، ونحن على ثقة من أن الرئيس راموس هورتا سوف يزود الأمين العام بنتائج تقييمه الشامل للحالة، ما سوف يفضي إلى ولاية جديدة للمكتب في أيار/مايو.

في الختام، أؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الكامل بالعمل عن كثب مع جميع الشركاء ذوي الصلة ومع الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو من أجل إيجاد حل دائم للأزمة في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غوميندو على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.